الإصلاح الاقتصادي وتعزيز تنمية القطاع الخاص بالعراق

أ.م.د سعاد قاسم هاشم الموسوي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الملخص

مما لاشك فية ان اتجاهات الدولة العراقية في المرحلة الراهنة بدأت تسير نحو تصحيح مسارات الاقتصاد العراقي وذلك من خلال التركيز على عملية اعادة هيكلية الاقتصاد العراقي الذي عانى طيلة الثمانينات والتسعينات وبداية الالفية الجديدة من مشكلات اقتصادية عديدة اتجهت نحو التفاقم بدلآ من المعالجة بعد سنوات من التغيير الفوقي منذ عام 2003 وحتى الان ، ومن اهم هذة المشاكل هو تراجع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد القومي بل يذهب البعض ان هذا القطاع قد انتهى تماماً بعد عام 2003 اثر سياسة فتح الابواب على مصراعيها امام استيراد البضائع الاجنبية مماجعل المنتج المحلي غير قادر على المنافسة فضلا عنعدم الاستقرار السياسي وانعدام الامن واستهداف رجال الاعمال وعوائلهم بالخطف او القتل مما ادى الى هروب رأس المال الخاص الى الدول المجاورة بحثآ عن فرص استثمار لا موالهم والاستقرار فيها.

أن اعادة هيكلية الاقتصاد العراقي تستوجب اجراء اصلاحات جذرية وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كافة وبضمنها القطاع الخاص من خلال وضع خطط ترتكز على تفعيل الية السوق الحرة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وجعل القطاع الخاص محور التنمية ورائدآ في تولى مسؤولية اعادة الاعمار ولعب دور اكبر على ساحة الاقتصاد العراقي لتعزيز مبادىء الاقتصاد الحر من خلال تمكينة توريد المستلزمات الضرورية لاعادة الاعمار وتنظيم مشاركتة في العقود والمناقصات التي ستطرح ليكون طرف فاعل ورئيسي في تولي مهام تنفيذ هذة العقود .

Abstract

There is no doubt that the trends of the Iraqi state at the current stage began moving towards the correct paths Iraqi economy and by focusing on the process of restructuring the Iraqi economy, which has suffered throughout the eighties and nineties and the beginning of the new millennium of economic problems, many tended to worsen rather than treatment after years of change epitaxial Since 2003 until now, and most important of these problems is the decline in the contribution of the private sector in the national economy, but some go that this sector has ended completely after 2003, following the policy of opening the doors to the importation of foreign goods Mmadjal local product uncompetitive in addition to the lack of political instability and insecurity and the targeting of businessmen and their families kidnapping or murder, which led to the escape of private capital to neighboring countries in search of investment opportunities for theirmoney,andstability.

The restructuring of the Iraqi economy requires radical reform and the level of economic sectors all, including the private sector through the development of plans based on the activation of the mechanism of the free market and reduce the role of the state in economic activity and making the private sector the focus of development and a pioneer in assumed responsibility for reconstruction and play a bigger role on the Square economy Iraq to promote the principles of free economy through to enable the supply of the necessary supplies for reconstruction and organizing participation in contracts and tenders to be raised

to be a major actor to take on the functions of the implementation of these contracts.

Find premise:

Search starts from the premise basis that irrational trends of the economic policies adopted by the State towards the private sector had a significant impact in تلكوء growth and poor performance and declining contribution to the growth of the Iraqi economy.

Objective of this research:

To highlight the reality of the private industrial sector and rationale for the decline of its contribution to the economy and the policies and mechanisms needed to promote it in light of the new economic trends and aspiring to work with the market mechanism.

Research Methodology:

In order to achieve the objectives of the research and validate his hypothesis was use of the historical method descriptive knowledge of the role of the private sector in the Iraqi economy in the stages of its historical development, then use the analytical method for the purpose of knowledge of the reality of the private sector and the impact of changes in the Iraqi economy and the reality of this sector, and use the curriculum forward-looking Machinery required for advancement.

المقدمة :-

مما لاشك فية ان اتجاهات الدولة العراقية في المرحلة الراهنة بدأت تسير نحو تصحيح مسارات الاقتصاد العراقي وذلك من خلال التركيز على عملية اعادة هيكلية الاقتصاد العراقي الذي عانى طيلة الثمانينات والتسعينات وبداية الالفية الجديدة من مشكلات اقتصادية عديدة اتجهت نحو التفاقم بدلآ من المعالجة بعد سنوات من التغيير الفوقي منذ عام 2003 وحتى الان ، ومن اهم هذة المشاكل هو تراجع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد القومي بل يذهب البعض ان هذا القطاع قد انتهى تماماً بعد عام 2003 اثر سياسة فتح الابواب على مصراعيها امام استيراد البضائع الاجنبية مماجعل المنتج المحلي غير قادر على المنافسة فضلا عنعدم الاستقرار السياسي وانعدام الامن واستهداف رجال الاعمال وعوائلهم بالخطف او القتل مما ادى الى هروب رأس المال الخاص الى الدول المجاورة بحثآ عن فرص استثمار لاموالهم والاستقرار فيها.

أن اعادة هيكلية الاقتصاد العراقي تستوجب اجراء اصلاحات جذرية وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كافة وبضمنها القطاع الخاص من خلال وضع خطط ترتكز على تفعيل الية السوق الحرة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وجعل القطاع الخاص محور التنمية ورائدآ في تولى مسؤولية اعادة الاعمار ولعب دور اكبر على ساحة الاقتصاد العراقي لتعزيز مبادىء الاقتصاد الحر من خلال تمكينة توريد المستلزمات الضرورية لاعادة الاعمار وتنظيم مشاركتة في العقود والمناقصات التي ستطرح ليكون طرف فاعل ورئيسي في تولي مهام تنفيذ هذة العقود .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية أساسها أن التوجهات غير الرشيدة للسياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة تجاة القطاع الخاص كان لها الاثر الكبير في تلكؤنموة وضعف ادائة وتراجع مساهمتة في نمو الاقتصاد العراقي .

هدف البحث :أبراز واقع القطاع الصناعي الخاص ومبررات تراجع مساهمتة في الاقتصاد والسياسات والاليات المطلوبة للنهوض بة في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة والمتطلعة للعمل بألية السوق .

منهجية البحث :من أجل تحقيق أهداف البحث وأثبات صحة فرضيتة تم أستخدام المنهج التاريخي الوصفي لمعرفة دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي في مراحل تطوره التاريخي ، ثم أستخدم المنهج التحليلي لغرض معرفة واقع القطاع الخاص ومدى تأثير التغيرات في الاقتصاد العراقي على واقع هذا القطاع ،كما أستخدم المنهج الاستشرافي للآليات المطلوبة للنهوض بة .

المبحث الاول :

الاصلاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص:-منذ بداية الثمانينات بدأت موجات الدعوة الى التحرر من القيود الاقتصادية والاتجاة نحو نظام السوق ترتفع في العالم ومنها البلدان النامية بضمنها الاقطار العربية التي طبقت النهج الاشتراكي الذي مكن الدولة من الاستحواذ على القطاعات الاقتصادية ولم تجني من هذا الاستحواذ إلا إلى المزيد من التراجع في النمو الاقتصادي والتخلف على مستوى القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي فكان لابد من أجراء اصلاحات أقتصادية تعيد النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة بعد ان طفت على السطح اخفاقات التنمية في هذة البلدان مثل (الديون ، الفقر ، البطالة) كلها مظاهر وفرت الفرصة لاجبارهذة البلدان على الاخذ بسياسات جديدة جرى تسميتها بالاصلاح الاقتصادي تارة والتصحيح اوالتغيير الهيكلي تارة أخرى وقاد هذا التوجه كلآمن البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين اللذان وضعا برامج التصحيح الاقتصادي والتكييف الهيكلي والتي تتضمن اجراء تعديلات هيكلية في السياسات والبنى الانتاجية بهدف تحسين استعمال الموارد وزيادة الانتاج والتصدير(أبتسام العزاوي ،سياسات الاصلاح الاقتصادي ، 2009) .

ويشمل الاصلاح تلك السياسات والاجراءات المرتبطة باعادة هيكلية الاقتصاد القومي على نحو يؤدي الى تفعيل اليات السوق وابعاد الدولة عن المجالات الانتاجية وجعل القطاع الخاص محور التنمية الاقتصادية 0

وتتوقف سياسة الاصلاح الاقتصادي ومضامينةواهدافة على الظروف التاريخية والسياسية لكل دولة ،فقد تطبق دولة ما الاصلاح الاقتصادي في كافة المجالات مستعملة كل العناصر وقد تكتفي دولة أخرى بتطبيقة في مجال دون أخر ، لذلك فأن سياسة الاصلاح الاقتصادي هي عملية متواصلة ومستمرة بسبب التغير المستمر في النظم السياسية والاقتصادية وفي التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها ظروف الزمان والمكان ، وتتجة سياسات الاصلاح في معظم الدول التي طبقت الاصلاحات الاقتصادية نحو المزاوجة بين القطاعين العام والخاص في الاصلاح وتخليصهما من مشاكلهما وأن أختلفت في نسبة كل منهما للاخر .

أن الاصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاتةوأنما وسيلة لإنجاز اهداف محددة من ضمنها تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركتة في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الانتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة .

كما أن تنفيذ عملية الاصلاح الاقتصادي وللقطاعات كافة قد تستغرق مدة طويلة لكي تؤتي ثمارها وان عامل الزمن ضروري لنجاح أي سياسة يكون هدفها تعزيز مساهمة اي قطاع بمافيها القطاع الخاص في عملية تنمية الاقتصاد القومي بعد ان أصبحت الحكومة أكثر انفتاحآ وتسعى باستمرار الى فتح حوارمع القطاع الخاص بشأن القضايا الخاصة بتنمية المؤسسات والتجارة ورغبة في تطبيق الاصلاحات الهيكلية ورفع يدها عن الانشطة الاقتصادية.

والعراق كبلد نامي عانى اقتصادة من تحديات كبيرة بدءآ من عام 1980 اذ شهد النشاط الاقتصادي تراجعآ بسبب ثلاث حروب وثلاثة عشر عاماً من العقوبات الاقتصادية (اتحاد المصارف العربية،العراق تغيير، أنفتاح، ع283 ،20،2004) وتشير البيانات الى أن الناتج المحلي الحقيقي سجل انخفاضآمتواصلاً منذ عام 1980 بمعدل 7,1 % خلال الفترة 1980– 1990 و5 ، 0 % في التسعينات (1990 –2000) وبذلك حرم العراق من فرص النمو الاقتصادي خلال عقدين(مهدي عبد الحافظ ، تطوير القطاع الصناعي في العراق ، مجلة حماية المستهلك ، ع33 ،2007 ،10) .

بعد عام 2003وفي ضوء التغييرات السياسة التي حصلت واجة العراق تحديات كبيرة على الصعيد الاقتصادي مما أستوجب ضرورة اعادة تأهيل وبناء الاقتصاد العراقي والمضي في تطبيق الاصلاح الاقتصادي والتخلص من أثار السياسات السابقة من ناحية وتنويع الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى خاصة وأن الاقتصاد العراقي مربعد 2003 بحالة انتقالية من اقتصاد مركزي اوامري الى اقتصاد حر تحركة قوى السوق (العرض والطلب) وجهاز اسعار كفوء ، وبما أن برنامج الاصلاح الاقتصادي يستوجب تحديد تحولات لتحقيق الانتقال من هيمنة الدولة الى التوجة نحو اقتصاد السوق وذلك بموجب الالتزامات الاقتصادية والمالية المترتبة على العراق في اطار اتفاقية الاستعداد للاخذ بالوصفة الجاهزة للاصلاح الاقتصادي والترتيبات المساندة (SBA) المبرمة في 23 /11 / 2005 وهي جزء من متطلبات اتفاقية باريس المبرمة في 21 / 2004/11 لغرض خفض الديون العراقية وهذة الاتفاقية لها قوة ضغط على القرار الاقتصادي العراقي وتهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من اجل خلق شروط النمو المستديم وهذا لن يكون الامن خلال تبني جملة من السياسات والاجراءات التي سوف تخلق آليات السوق وتفسح المجال للقطاع الخاص المحلي والاجنبي لتحريك النشاط الاقتصادي والنهوض بة ولعب دور أكثر فاعلية وتاثيرآ في قيادة الاقتصاد الوطني(عبد الحسين العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقا ل نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ،2008 ، 38) .

كما ان الهدف من تنمية القطاع الخاص وتعزيز مشاركتة في نمو الاقتصاد العراقي ينطلق من الاعتبارات الاتية (مهدي عبد الحافظ ، تشجيع الاستثمار في العراق ،مجلة حوار ، ع9 ، 2007 ،14) :-

1- ان القطاع الخاص يمتلك مدخرات يمكن تسميتها بالصناعية تمكنة من المشاركة الفاعلة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال استثمار هذة المدخرات بالمشروعات الصناعية او الزراعية دون الاقتصار على الاستثمار بالقطاعات الهامشية كالتجارة والخدمات والمضاربة في العقارات .
2- ان العديد من المجالات والفروع الصناعية الصغيرة يكون استثمار القطاع الخاص فيها أجدى اقتصادياً من استثمار القطاع الحكومي فيها لان توجة القطاع الحكومي للاستثمار فيها يؤدي الى اضعاف دورة القيادي والرائد في الاستثمار بالصناعات الاستراتيجية .
3- ان انشغال الدولة متمثلة بكوادرها الصناعية ومواردها المالية في ادارة وتشغيل وحدات انتاجية صغيرة حتى ولو كانت مهمة يجعلها أقل كفاءة وانتاجية ويعمل على تشتيت جهودها وامكانتها المالية والبشرية التي يمكن ان توجة الى المشاريع الانتاجية والاستراتيجية التي تدعم الاقتصاد الوطني وتطورة.

على العموم ان دور القطاع الخاص في تدعيم قدرات الاقتصاد العراقي ليس نابع من عملية التحول في طبيعة النظام الاقتصادي نحو اليات السوق فقط بل من متطلبات تغيير البنية الإقتصادية المختلة والمشوهة الأحادية الجانب بهدف اقامة اقتصاد متوازن هيكليا متنوع في القاعدة الإنتاجية .

المبحث الثاني :

القطاع الصناعي الخاص في العراق / رؤية تاريخية :- أن الاطلاع على المسار التاريخي للقطاع الخاص في العراق يظهر لنا حقيقة ان الصناعة بشكل عام لم تكن بالشكل الذي يستحق الذكر حتى تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 أذ قامت الحكومة ببعض الاجراءات التشجيعية لدعم الصناعة الوطنية منها قانون التعريفة الكمركية عام 1923 وقانون تشجيع الصناعة لعام 1929 (خليل شمة ، الطريق الى تأهيل الاقتصاد العراقي ، جريدة مجتمع الاعمال ، ع 176 ،2007 ،3)حينها تولى القطاع الخاص أنشاء عدد من الصناعات الاستهلاكية المعتمدة على المواد المحلية وبشكل خاص المواد الزراعية وكان دور الدولة انذاك دور غير مباشر من خلال تقديم المحفزات في التشريعات المتعلقة بالرسوم الكمركية وقوانين تشجيع الاستثمار الصناعي ، كما لعبت الاستثمارات الاجنبية خلال فترة الثلاثينات والاربعينات والخمسينات دورآمهمآ في انشاء وتطوير عدد من الصناعات الاستهلاكية المهمة كصناعة التمور والسكاير وحلج الاقطان وطحن الحبوب والصناعات الجلدية والمنسوجات القطنية والصناعات الانشائية كما ساهمت هذة الاستثمارات في انشاء مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وتصفية النفط(مهدي عبد الحافظ ، تطوير قدرات القطاع الصناعي في العراق ، مجلة حماية المستهلك ، ع 33 ،2007، 10) .

ولكن منذ مطلع الخمسينات أخذ دور الدولة يتزايد في الحياة الاقتصادية وذلك على أثر ارتفاع عوائد النفط بعد اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات الاجنبية (وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2010 .2014 ،174)،وتنامى الانفاق الاستثماري الحكومي والانفاق على توسيع الخدمات العامة (الصحة ، التعليم) وأسس مجلس الاعمار عام 1950 وعهد الية وضع خطة اقتصادية ومالية عامة لتطوير الاقتصاد العراقي ورفع المستوى المعاشي للافراد وكان المجلس يقوم بتنفيذ المشاريع المحددة بموجب منهج استثمار عام ومن ثم تسليمها الى الوزارت المعنية و كانت لة رؤية واضحة في وضع الخطط التنموية وتطبيقها اذ قدم للعراق الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية والاسكانية و التي وان لم تنفذ بسبب عبثية السياسة الاقتصادية للحكومات اللاحقة بعد ثورة14 تموز 1958 (خليل شمة ، الطريق الى تأهيل الاقتصاد العراقي ،جريدة مجتمع الاعمال العراقي ،2007 ،ع 176، 3)، حيث تم الغاء مجلس الاعمارواستبدل بوزارة التخطيط التي عهد اليها مهمة وضع الخطة الاقتصادية للبلد ومتابعة تنفيذها ، الان القطاع الخاص وخلال تلك المرحلة وسع انشطتة المختلفة من خلال الدخول في مسارات صناعية ناجحة باقتناصة الفرص لاقامة بعض المشاريع الصناعية مستفيدآ من تأسيس اتحاد الصناعات العراقي عام 1956 لتمثيل مصالحة وايجاد مشاركة جادة لة في برامج التنمية كونة مؤسسة استشارية تحرص على دعم نشاط القطاع الخاص أضافة الى استفادتة من الاعفاءات الضريبية والكمركية التي طبقت أنذاك مما انعكس أيجابآ على مشاريع القطاع الخاص أذازدادتهذة المشاريع في عام 1962الى 970مشروع

بعد ان كانت 833 مشروع عام 1960. (محمد حسين النديم ، 2011 ،16).

ولو تتبعنا مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها زادت كمعدل عام خلال الخمسينات إذ بلغت حوالي 75 % وفي تكوين راسمال الثابت حوالي 50 % وان استثماراتة زادت من 4 مليون دينار عام 1953 لتصل الى 20 مليون دينار عام 1956 وكانت مساهمتة في القيمة المضافة مرتفعة بالنسبة للقطاع الحكومي اذ بلغت عام 1953 (3 .88 %) وفي عام 1969 حوالي 45 % اذ اخذنا بنظر الاعتبار قرارات تأميم حوالي 30 مشروع ومؤسسة عام 1964 التي كان لها تأثير مباشر على هذا النشاط مع تزايد عدد الصناعات الصغيرة (سيف الدين محمد الحديثي ،القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي ،رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي،بدون تاريخ ،145)، وشكلت هذة القرارات انعطافة كبيرة في مسيرة التنمية الصناعية إذ أرست دعائم القطاع الصناعي العام وهمشت دور القطاع الصناعي الخاص الذي دخل مرحلة جديدة يشوبها التخوف والتردد مما دفعة الى اقتصار نشاطة على الصناعات الصغيرة ذات الكلف الاستثمارية الواطئة والمستويات التكنلوجية البسيطة والمردودات المالية السريعة مستفيداً في ذلك من الحوافز والامتيازات التي وفرتها لة قوانين تشجيع الاستثمار الصناعي المتعاقبة وسياسة الحماية التي وجدت طريقها الى التطبيق عام 1961 وما بعدة (مهدي عبد الحافظ ،تطوير القطاع القطاع الصناعي، مصدر سابق ، 2007 ، 10) ، في هذة المرحلة أتجة معظم الصناعيين ورجال الاعمال في العراق للتحول نحو عمليات الاستيراد بدلاً من الاستثمار في الصناعة وادارة الاعمال بسبب تدني مستوى المخاطرة وقصر دورتها التجارية واستمرار الطلب عليها (وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ،174)

أمامرحلة السبعينات وتحديدا بعد تأميم النفط 1972 هيمن القطاع العام على كافة الأنشطة الاقتصادية وتم تحييد شبة كامل لدور القطاع الخاص وانحسرت أنشطته وخاصة التجارية منها عندما تولت وزارة التجارة مسؤولية تجارة المواد الغذائية والحبوب واحتكرت استيرادها وبذلك تراجع حجم العمل التجاري في القطاع الخاص فتأثرت نسب مسأهمتة في تكوين رأس المال الثابت 5,4 % ومساهمته في الزراعة 2 ،7 % وفي قطاع الصناعة التحويلية 9 ,2 % في حين لم تتجاوز نسبة مسأهمتة في خدمات التنمية الاجتماعية 4 ,0 % وبقيت ملكية دور السكن تحتل أعلى نسبة مساهمة من أجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص 79 % وبالأسعار الثابتة (وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ،مصدر سابق ،174).

ويوضح لنا الجدول (1) التطور السريع والكبير في دور القطاع العام اذ ازداد ت مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي من 24 % عام 1965 الى 83 % عام 1980هذا التزايد ادى الى انخفاض الاهمية النسبية للقطاع الخاص لنفس المدة من 75 % الى 16 %وذلك بسبب توجة الدولة الى زيادة دور القطاع العام لانتهاجها الاسلوب الاشتراكي في ادارة اقتصاد البلد ،فبدأت بتقليص دور القطاع الخاص لصالح القطاع العام الذي ارتفعت نسبة مساهمتة في تكوين راس المال الثابت للمدة من 1965 –1980 اذ بلغت 78 عام 1980 بعد ان كانت 54 عام1965 لتتراجع نسبة مساهمة القطاع الخاص ولنفس الفترة من 45 عام 1965 الى 21 عام 1980وكما موضح في الجدول رقم (2)

جدول رقم (1) نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للمدة(1965–1980).

السنة	مساهمة القطاع العام %	مساهمة القطاع الخاص %
1965	24.06	75.94
1966	25.13	74.57
1967	26.92	73.08
1968	26.09	73.91

72.96	27.04	1969
73.80	26.2	1970
74.36	25.64	1971
65.22	34.78	1972
49.37	50.63	1973
30.52	69.48	1974
30.02	69.98	1975
23.41	76.59	1976
22.86	77.14	1977
24.00	76.00	1978
23.19	76.81	1979
16.78	83.22	1980

المصدر:-استنادا لبيانات الناتج المحلي الاجمالي وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات المذكورة .

جدول رقم (2)نسبة تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعين العام والخاص للمدة (1965- 1980).

السنة	القطاع العام%	القطاع الخاص%
1965	54.9	45.1
1966	50.9	49.1
1967	55.5	44.5
1968	53.0	47.0
1969	49.9	50.1
1970	54.6	45.4
1971	53.9	46.1
1972	52.8	47.2
1973	54.0	46.0
1974	56.0	44.0
1975	83.0	17.0
1976	83.2	16.8
1977	83.4	16.6
1978	80.1	19.9
1979	83.4	19.6
1980	78.5	21.5

المصدر:استنادا لبيانات تكوين راس المال الثابت وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات المذكورة .

وبالرغم من ذلك فقد توفرت ظروف أفضل لتطور القطاع الصناعي من خلال قانون التنمية الصناعية الذي اكد على اهمية كل من القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية مما زاد من تنوع مشاريعة ومشاركة الدولة في عدة مشاريع للشركات المختلطة التي حققت منتجاتها حضورآمتميزآ في الاسواق العراقية وحققت ارباحآ رفعت من قيمة اسهمها في سوق العراق المالية ، ومع ذلك فان عموم مشاريع هذا النشاط لم ترتقي الى رغبة مالكية وحاجة السوق المحلية الى منتجاتة .

على العموم يمكننا القول أن السيطرة المحكمة على القطاع الخاص خلال العشرين سنة الماضية وسوء أدارة هذا القطاع أدت إلى تراجعه وضعفه بعد ما كان يعد الاحدث بين دول المنطقة خلال فترة الستينات واستمر هذا التراجع حتى بداية الثمانينات إذ كان القطاع العام يمارس الدور الاكبر في عملية التنمية الاقتصادية وفق نمطها الرسمي المعلن واكتفى القطاع الخاص بالاستفادة من الانفاق العام للدولة مركزآ جهدة على الانشطة التجارية سريعة العائد متجنباً الدخول في المشروعات الصناعية الانتاجية فكان دورة في تلك المرحلة هامشياً اذ لم تسجل لة مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية وبالاخص بعد أندلاع الحرب العراقية الايرانية وزيادة النفقات العسكرية للدولة مع انخفاض واضح للعوائد النفطية وخاصة بعد انهيار اسعار

النفط في كانون الاول | 1985 وظهور دائنين اجانب على نحو كبير اتجهت الدولة لتمويل ميزانيتها من الضرائب وخاصة شركات القطاع الخاص ممازاد من انحسارنموهذا القطاع رغم ان الحكومة وضعت عام 1987 سلسلة من الاصلاحات بتبني برنامجآ للتحرير الاقتصادي والخصصة أطلق علية (بالثورة الادارية والاقتصادية) التي تهدف الى نوع من الخصخصة بتخفيف القيود المفروضة على انشطة القطاع الخاص تدريجيآ وسعت الى تحويل الكثير من مشاريع القطاع الحكومي الى القطاع الخاص ومنحة أعفاءات فقد تم بيع (76) منشأة صناعية للقطاع الخاص وبقيمة مقدرة (379,285) مليون دينار . (أسماء طة خلف ،2011 ،59).

كماصدر قانون 46 لعام 1988 الخاص بتشجيع الاستثمارات العربية الذي منحها حق المساهمة بنسبة 51 % في اي مشاريع استثمارية مع اعفاءات من الضرائب والكمارك واستيراد الالات والمكائن اللازمة لهذة المشاريع وهذا كلة من اجل ايجاد قاعدة من التعاون بين الاستثمارات الخاصة المحلية والاستثمارات العربية القادمة لتنمية الاقتصاد العراقي ولكن الحكومة فشلت في تنفيذ سياستها تلك نتيجة البيروقراطية (سيف الدين محمد الحديثي ،مصدر سابق ،146).

كل هذة الاجراءات الحكومية المعتمد من قبل الدولة لم تعزز مساهمة القطاع الخاص سواء في الناتج المحلي الاجمالي أو في تكوين راس المال الثابت ولفترة الثمانينات والتسعينات حتى 2002 وهذا ما تؤشرة لنا البيانات الموضحة في الجداول رقم (3) و(4) أذ بقيت نسبةالمساهمة لصالح القطاع العام .

جدول رقم (3)نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1981- 1990)

السنة	القطاع العام %	القطاع الخاص %
1981	76.41	32.59
1982	61.18	38.82
1983	63.13	36.87
1984	65.71	34.29
1985	69.88	30.12
1986	66.53	33.47
1987	69.38	30.62
1988	67.40	32.60
1990	63.07	36.90

المصدر: استنادا إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات المذكور

جدول رقم (4)نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت للمدة(1981-1990)

السنة	القطاع العام %	القطاع الخاص %
1981	80.2	19.8
1982	79.8	20.2
1983	82.6	17.4
1984	77.9	12.1
1985	77.5	22.5
1986	82.4	17.6
1987	82.9	17.1
1988	76.9	23.1
1989	59.4	40.6
1990	54.4	45.6

المصدر: استنادا لبيانات تكوين راس المال الثابت وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات المذكورة .

بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام 1990 حاولت الحكومة ونتيجة عجزها عن توفير جزء كبير من حاجات الشعب الاساسية أعطاء هذا القطاع دورآ اكبر في سد النقص الحاصل في الاسواق العراقية وخاصة المواد الغذائية فبرزت فئة جديدة من التجار واصحاب المشاريع الخاصة المدعومة من قبل الدولة والتي فتحت لها ابواب الثراء على حساب الشعب العراقي في حين تضررت فئة المستثمرين غير المدعومين من قبل الدولة نتيجة المضاربة بالعملات الاجنبية والسوق السوداء ،اما على صعيد القطاع المصرفي فقد فتحت الدولة الباب للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع من خلال تشريعها للقانون المرقم 12 لسنة 1991 الذي كان لهدورآكبيرآ في اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في تاسيس المصارف ،شركات الاستثمار المالي ، شركات الصيرفة ، ليكون لها دور مهمآ في تطوير القطاع المالي والمصرفي حيث تم تأسيس مصرفين للقطاع الخاص عام 1992 لتصبح حاليآ اكثر من 32 مصرف لتعمل جنبآ الى جنب المصارف الحكومية ووفق البيئة القانونية والاجرائية للبنك المركزي العراقي (وليد عيدي عبد النبي ، رؤيا للاصلاح الاقتصادي وتأهيل الشركات العامة وتطوير القطاع الخاص ،جريدة مجتمع الاعمال العراقي ،2008 ،ع232 ،3).

اما في عام 1993فقد تم الاستغناء عن منشأت صناعية أخرى تابعة للقطاع العام هي معامل طابوق القادسية وسمنت المثنى ونسيج الصوفي في الناصرية فضلا عنتأجير مرافق عدة للقطاع الخاص كالساحات ومحطات التعبئة ومواقف تأجير السيارات وكذلك 58 مشروعآ لوزارة التجارة و19 موقعآسياحيآ ،مع عرض أسهم شركات صناعية وزراعية وتجارية للقطاع الخاص للاكتتاب بها وبحصص متفاوتة لتأسيس شركات مساهمة خاصة ومختلطة صناعية وزراعية وتجارية (اسماء، مصدر سابق ، ص59).

هذة التغيرات في توجة الدولة نحو دعم القطاع الخاص ومحاولة اعطائة مساحة واسعة في النشاط الاقتصادي لم يتبلور عنها مساهمة حقيقية لهذا القطاع في مجمل النشاطات الاقتصادية اذ بقيت مساهمتة ضئيلة في تكوين راس المال الثابت وهذا ماتؤشرة لنا بيانات الجدول رقم (5) ادناة أذ نلاحظ ان نسبة المساهمة للقطاع الخاص وان كانت اعلى من القطاع العام في عام1991 أذ كانت 53 مقابل 46 للقطاع العام الأنها تراجعت بدء من عام 1992 حتى عام 2002 لتصل الى 17% بعدأن كانت 53 % عام 1991.

جدول رقم (5)الاهمية النسبية لتكوين راس المال الثابت للقطاعين العام والخاص من إجمالي تكوين راس المال الثابت للسنوات (1991– 2002).

السنة	الأهمية النسبية للقطاع العام %	الأهمية النسبية للقطاع الخاص %
1991	46.3	53.7
1992	87.1	12.9
1993	78.4	21.6
1994	69.8	29.2
1995	81.2	18.8
1996	78.1	21.9
1997	74.1	25.9
1998	63.0	37.0
1999	67.4	32.6
2000	75.0	25.0
2001	75.5	24.5
2002	82.1	17.9

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ,المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

كما يوضح لنا الجدول رقم (6) تراجع تكوين راس المال الثابت بشكل كبير بعد عام 1990 اذ أنخفض الى (3 ،160) مليون دينار فقط عام 1999 (بالاسعار الثابتة لعام 1988) بعد ان كان (9 ،1496) مليون دينار عام 1990 اي بمعدل سنوي مركب قدرة (- 22 %) ، كانت مساهمة القطاع الخاص فية متدنية بحدود (5 ،35 %) للفترة 1990 -1999. (عبد الحسين العنبكي ، مصدر سابق ،132).

جدول رقم (6) مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب الانشطة (1990- 1999)

الأنشطة	الأهمية النسبية
الزراعة والغابات والصيد	4 ،4
الصناعة التحويلية	4 ،4
البناء والتشييد	7 ،18
النقل والمواصلات	2 ،2
تجارة الجملة والمفرد	61
البنوك والتامين	4 ،16
ملكية دور السكن	100
الخدمات الشخصية	100
اجمالي التكوين	5 ،35

وعلى العموم بقي القطاع الخاص قطاعا ضعيفا وغير منظم بعيدا عن مزايا الانتاج الكبير والتكنولوجيا المتطورة وذلك لغلبة المشاريع التجارية على حساب المشاريع الاستثمارية .وهذا مايوضحة لنا حجم مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000حيث نجد ان نشاطة يتركز بشكل كامل في النشاط الزراعي وملكية دور السكن والخدمات الشخصية (عبد الحسين العنبكي ،مصدر سابق،123 .133) وكمامبين في

الانشطة	عام 2000 %
الزراعة والغابات والصيد	100
التعدين والمقالع	3 ،25
النفط الخام	0
باقي المعادن	79
الصناعة التحويلية	6 ،46
الكهرباء والماء	0
البناء والتشييد	5، 77
النقل والمواصلات	6 ، 95
تجارة الجملة والمفرد	3، 82
البنوك والتامين	9، 9
ملكية دور السكن	100
الخدمات الشخصية	100
اجمالي الناتج	3 ، 85

أن تحليل محتوى الصناعة الخاصة في العراق وللفترة ما قبل 2003 يكشف بوضوح هامشية هذة الصناعة التي يتكون اكثر من 60 % منها من وحدات أنتاجية صغيرة تستخدم اقل من عشرة عمال وتستثمر مبالغ قليلة في المكائن والمعدات وتشبة في خصائصها الورش الحرفية اكثر من تماثلها مع المنشات الصناعية بمفهومها الحديث (عماد عبد اللطيف ،1996 ،333)0

بعد عام 2003 وخضوع العراق لشروط نادي باريس وصندوق النقد الدولي وتصاعد الدعوات باتجاة اللبرالية الجديدة من خلال اعطاء دور هام للقطاع الخاص المحلي وتحجيم دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي فقد تم تحويل ملكية (50) مشروعآزراعيآمابينمحطات

أبقار ودواجن ومجازر لحوم ومعامل اعلاف من القطاع العام الى القطاع الخاص لتصبح مساهمة القطاع الخاص في الزراعة بنسبة 99 % كما تم منحة أعفاءات ضريبية وتسهيلات أئتمانية وتصديرية واسعة استجابة لمتطلبات سياسة الاستثمار للقطاع الخاص (أسماء طة خلف ،2011 ،59).

كما شهد القطاع الخاص تحولآباتجاة قطاعات جاذبة وفيها توقعات للربح مثل السياحة والتجارة وخدمات الكومبيوتر والاتصالات ومقاولات أعادة الأعمار من القطاعات الطاردة كالزراعة والصناعة التي تواجة غزو البضائع المستوردة ذات السعر المنخفض (الاغراق) الذي ادى الى اغلاق الالاف المصانع نتيجة تراجع الطلب على السلع المحلية لصالح السلع المستوردة بسبب ارتفاع كلف الانتاج المحلي وخاصة الزراعي وذلك لارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج وعدم حصولها على الدعم مقارنة بالسلع المستوردة. (محمد محسن خنجر ،2010 ،199) .

وبالرغم من ولوج القطاع الخاص للاستثمار في المجالات المشارإليهااعلاةالأنمساهمتة ظلت ضئيلة بالنسبة لحاجة الاقتصاد لها فقد اشارت بيانات صندوق النقد الدولي الى ضآلة دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري في العراق اذ قدر مجموع الاستثمار الخاص (العراقي والاجنبي) في الاقتصاد العراقي عام 2004 ب1080 مليون دولار (2 .4 % من الناتج المحلي الاجمالي)ليرتفع الى 1161مليون دولار عام 2005 بنسبة 5 ,3 % من الناتج المحلي الاجمالي ، وقدر الصندوق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحدود 200 و300 مليون دولار خلال العامين المذكورين على التوالي وكان للآنفلات الامني وعدم الاستقرار السياسي وعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي الاثر الكبير في ضآلة دور النشاط الخاص في تمويل عملية التنمية في العراق ولازال هذا الدور ضئيلآ لحد الان رغم التحسن الامني وتنفيذ مشاريع الاعمار (وزارة التخطيط، وبيت الحكمة،التقرير الوطني للتنمية البشرية،118،2008).

أما مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت وكما يوضحة لنا الجدول رقم (8) فقد شهد تراجعآ من اعلى مستوى تحقق في عام 2005 والبالغ 439 مليار دينار الى 258 مليار دينار عام 2007 ولم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع ا لخاص في تكوين راس المال الثابت في أعلى مستوياته في عام 2005 عن نسبة 5 ,4 % من أجمالي تكوين رأس المال الثابت (و زارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية ، مصدر سابق،174) .

جدول رقم (8) تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع العام والخاص بالاسعار الجارية للسنوات 2004 -2007 (مليون دينار عراقي)

السنة	قطاع عام	قطاع خاص
2004	2,487718	370,0880
2005	9,743477	438,885
2006	16,013395	269,550
2007	33,573936	258,226

كما تشير بيانات وزارة التخطيط الى أن مساهمة القطاع الخاص ارتفعت في الانشطة الخدمية أذ بلغت اقل مساهمة لة في تكوين رأس المال الثابت في هذا النشاط 41 % في عام 2007 وبلغت 82 % عام 2005 مقابل تدني مساهمة القطاع العام في هذا النشاط والتي تراوحت مابين 16% عام 2004 الى 45 % عام 2007 من أجمالي مساهمة كل منهما .

كما تدنت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في الانشطة السلعية الى حوالي 28 % عام 2007 مقابل ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام والتي تراوحت بين 50% . 80 % للمدة 2004 . 2007 .

اما مساهمة القطاع الخاص في مجال الانشطة التوزيعية عام 2007 فقد بلغت 32 % مقابل 2،5 % للقطاع العام من اجمالي مساهمة كل منهما .

على العموم وبالرغم من ارتفاع مسا همة القطاع الخاص في الانشطة الخدمية والتوزيعية وملكية دور السكن والبناء والتشييد تبقى هذة المساهمة متدنية في اجمالي تكوين رأس المال ولاتتجاوز 5% مما يعكس حقيقة واضحة هي ان القطاعات الاساسية المكونة لراس المال الثابت هي القطاعات السلعية المتمثلة بالنفط الخام والتعدين والمقالع والكهرباء والماء الى جانب خدمات الصحة والتعليم والماء والصرف الصحي (خدمات التنمية الاجتماعية) مما يعني ان القطاع العام سيبقى هو المهيمن على القرار الاقتصادي لامتلاكة الطاقات المادية والانتاجية (وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ، 42).

المبحث الثالث

اسباب تخلف القطاع الخاص في العراق:-بقي القطاع الخاص خلال العقود الثلاثة الماضيةهامشياً يعاني من مشاكل ادارية ومؤسسية وقانونية واقتصادية عطلت دورة الاقتصادي في عملية التنمية ومن هذة المشكلات :-

1-غياب الاستراتيجية الاقتصادية بشكل عام اذ كانت السياسة الاقتصادية للحكومة تتسم بكونها ارتكاسية يهيمن عليها هدف قصير الامد وهو البقاء في السلطة مماجعل القطاع الخاص يتجة في طريق يتسم بعدم وضوح الاهداف والانشطة التي يمكن ان يتحرك فيها 0

2-عدم وجود بناء مؤسساتي واداري وقانوني يمكن ان يحد من ازمة الثقة بين القطاع الخاص والدولة فضلا عنوجود تشريعات قانونية قيدت حركتة ،فهناك حضر على تواجدة في عدد من الانشطة ، كما ان الحصول على الرخص والاجازات وارتفاع تكاليف تسجيل المشروعات الصغيرة وتعدد الجهات الرقابية وتضارب قراراتهاوعدم وضوح الاجراءات جعل القطاع الخاص يعاني من درجات متفاوتة من الصعوبة وحسب نوعية ا(مهدي عبد الحافظ ،توجهات أساسية لتنمية القطاع الخاص ،2006 ،344)

3- ضعف امكانياتة المادية واعتمادة على استثمارات سريعة الربح والمضمون في مجالات المضاربة في العقارات والاراضي والسيارات وليس النشاطات الانتاجية 0

4- تدني مستويات المكننة والتقنيات المستخدمة في المشاريع المنفذة من قبل هذا القطاع مع تدني مهارات العمالة المستخدمة وصغر مساحة المشاريع وانعدام مصادر التمويل ومنافذ التسويق وصعوبة الحصول على مستلزمات التشغيل اواستيرادها 0

5 - التسعير الاداري للكثير من منتجات القطاع الخاص والمدخلات التي يستخدمها مما جمد نظرية الاسعار التي يعتمدها المستثمر في توجيةاستثماراتة نحو الفرص المربحة وتضليلة ليندفع في مشاريع غير مجدية اقتصاديا تسببت في اعباء مالية للمستثمر0

6 - تأكل رؤوس الاموال لشركات القطاع الخاص بسبب التضخم الجامح وخاصة خلال فترة التسعينات التي فرضت فيها العقوبات الاقتصادية على البلد .

7- صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع اسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبل المصارف لاصحاب المشاريع الخاصة .

8 – القيود المشددة على التحويل الخارجي للعملة الاجنبية التي فرضت بعد منتصف الثمانينيات اضعف القدرة على تمويل الاستيرادات الضرورية من اجهزة ومعدات وادوات احتياطية ومواد اولية ....الخ

رؤية أستشرافية:-

لاشك ان نقطة الانطلاق في تحديد رؤى مستقبلية وذات ابعاد وبرامج ملموسة لتنمية القطاع الخاص وبمايحقق المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية على وجة الخصوص وللمرحلة المقبلة من عملية بناء الاقتصاد العراقي بحيث يكون القطاع الخاص قطاعآمزدهرآومتطورآ يساهم مع القطاعات الاخرى في بناء الاقتصاد العراقي يجب ان تقوم هذة الرؤى على اسس صحيحة ،اولها العمل على اصلاح البنية المؤسسية الاقتصادية وثانيآ تحديد سليم للمجالات التي يمكن ان يزدهر فيها القطاع الخاص ويحقق غاياتة .

اما بالنسبة للنقطة الاولى ، اي خلق البيئة المناسبة لابد من اصلاح القوانين والانظمة السائدة واستحداث كل من شأنة ان يحقق خطة لتنمية القطاع الخاص وتسهيل فعالياتة على اساس المنافسة الاقتصادية السليمة وفق آليات السوق ، الامر الذي يستدعي مراجعة الاطر الماليةوالنقدية والادارية والمصرفية بهدف تحديد ماهو مطلوب من اصلاحات في هذا المجال،لذا فأن هياكل اقتصاد السوق تتطلب ان تقوم الحكومة بتوفير معلومات واضحة ودقيقة يمكن بمقتضاها وضع القواعد والضوابط طبقآ لاحتياجات ومشكلات القطاع الخاص .

اما بالنسبة للنقطة الثانية فلابد من تحديد النشاط الذي يمكن أن يمارس القطاع الخاص من خلالة دورة في عملية التنمية واعادة الاعمار وهنا يمكن ان تكون المشروعات الصغيرة هي المجال الاوسع لحركة القطاع الخاص مع ضرورة التنسيق مع القطاع الحكومي بحيث لاتتضارب المشاريع الصناعية الخاصة مع استراتيجية التصنيع للدولة وهذا لن يتم الا عن طريق وضع سياسة واضحة تتحدد فيها النشاطات التي تتلاءم والامكانيات الاستثمارية لكلا القطاعين وان يتم التحديد استنادآ الى الكفاءة التي يتميز بها كل قطاع للمساهمة في بناء واعمار العراق(مهدي عبد الحافظ ، تشجيع الاستثمار في العراق ، المزايا والفرص ،2007 ،14) .

الاستنتاجات

من خلال ماتماستعراضة حول مسيرة القطاع الخاص يمكن استخلاص مايأتي :

1-عدم وجود رؤية واضحة ودقيقة للاستراتيجية المتبعة لدور القطاع الخاص والنهوض بة مما انعكس سلبآ على هذا القطاع وطيلة مسيرتة التاريخية لم يحظ بأي فرصة حقيقية لكي يكون لة دور بارز في عملية النمو الاقتصادي . .

2- أن اهم ملامح القطاع الخاص العراقي هي غلبة المنشأت الصغيرة ذات الصفة الفردية من حيث التنظيم أو الاستثمار او الانتاج ،كما أن اتجاهاتة الاستثمارية كانت تتجةدومآ نحو الانشطة ذات الربح السريع والمضمون .

3-على الرغم من الفرص المحدودة التي اتيحت للقطاع الخاص الا أن مساهمتة لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب ضعف قدراتة التنظيمية والتمويلية وتاثيرات الضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاع في المستوى العام في الاسعاروالبحث عن المجالات التي تحقق الربح ت السريع فاتجة اصحاب رؤوس الاموال الى الاستثمار في المجال التجاري والخدمي والمضاربة في شراء الدور والعقارات وشراء العملات الاجنبية بدلا من الاستثمار في

المجال الصناعي فضلا عنبروز ظاهرة هجرة رؤوس الاموال الى الخارج بقصد استثمارها وخاصة في بلدان الجوار

4-قصور التشريعات والقوانين الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص مع تعقد الاجراءت الحكومية .

5 - تخلف البنية التحتية والخدمات الاساسية للقطاع الخاص مما ساهم في تردي قدرتة التنافسية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي .

التوصيات

لكي تتحقق المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في عملية التنمية الصناعية المطلوبة للمرحلة المقبلة من عملية اعادة تأهيل وبناء الاقتصاد العراقي بحيث يكون القطاع الخاص قطاعآمزدهرآومتطورآ هناك جملة من الاجراءات التي يمكن اتخاذها للنهوض بهذا القطاع ومنها :-

1 – ضمان التنسيق بين القطاعين العام والخاص بحيث لا تتضارب المشاريع الصناعية الخاصة مع استراتيجية التصنيع للدولة وهذا لن يتم الاعن طريق وضع سياسة واضحة للتصنيع يتم فيها تحديد النشاطات التي تتلاءم وامكانيات وظروف كل من القطاعين العام والخاص وان يتم التحديد استنادآ الى الكفاءة التي يتميز بها كل قطاع في استخدامة للموارد المتاحة لدية وما لذلك من اهمية كبيرة في زيادة الانتاج والانتاجية ليس على مستوى القطاع الخاص والعام فحسب بل على مستوى الاقتصاد القومي .

2- ان يراعى تحديد رسوم كمركية منخفضة على استيراد السلع الوسيطة والالات والمعدات المطلوبة لانشاء مشاريع القطاع الخاص الانتاجية .

3- ضرورة توزيع الاستثمارات الصناعية الخاصة توزيعآجغرافيآمتوازنآ وعلى مستوى المحافظات وبمايسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة .

4 – ان تتخذ أعانات الدولة للقطاع الخاص شكلآ غير مباشر بحيث تورد لة الدولة السلع والخدمات ذات الاغراض الانتاجية التي تنتج في المشروعات الحكومية ويمكن أنتصبح الدولة مستهلك دائمي لساع القطاع الخاص وباسعار مجزية بحيث لاتتعارضهذة السياسة السعرية مع السياسة السعرية للدولة 0

5 – ان تعمل الدولة على مساعدة المصدرالصناعي الخاص للدخول الى الاسواق الخارجية من خلال المنافذ التجارية للدولة في الخارج ومناطق التجارة الحرة في الاقطار المجاورة وخصة الدول العربية 0

6 – ان تتولى الدولة تسعيرالمنتجات المصنعة من قبل القطاع الخاص مع مراعاة تحقيق هامش ربح بسيط لضمان عدم تراجع الاهداف الاجتماعية أمام الاهداف التجارية للقطاع الخاص مما يحمي المواطن من الاستغلال .

7 – منح الأئتمانات الطويلة الأجل من المصارف الصناعية الحكومية والإهلية وبقروض ميسرة وبشروط محكمة لضمان التسديد مع العمل على تقديم الخدمات التي يحتاجها القطاع الخاص من دراسة الجدوى الاقتصادية وابحاث التسويق لغرض مساعدة الراغبين في الاستثمار في القطاع الخاص لتحديد فرص الأستثمار الأمثل لاموالهم.

8 – خلق بيئة استثمارية مستقرة و استحداث وسائل وآليات وسياسات مالية ونقدية لجذب مدخرات العاملين العراقيين خارج القطر وسن التشريعات المالية وازالة العوائق القانونية والضريبية التي تعيق تنمية المدخرات وتحويلها الى مشاريع استثمارية ويمكن ان تاخذهذة الآليات شكل مؤسسات متنوعة كالشركات التضامنية .

9- منح المستثمر العراقي من القطاع الخاص نفس الامتيازات المقدمة للمستثمر الاجنبي المحددة في قانون الاستثمارقم 13 لسنة 2006 لخلق المنافسة بينهما .

10 –تفعيل دور الاتحادات المهنية والنقابات كاتحاد الصناعات العراقي واتحاد المقاولين واتحاد الغرف التجارية وتعزيز مشاركة رجال الاعمال في صنع القرارات الاقتصادية ورسم السياسة الاقتصادية للبلد .

المصادر :.

أولآ- الكتب :

- الحديثي ، سيف الدين محمد خلف – القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي،رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ،ص145و146 .

- العنبكي، د .عبد الحسين _الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات2008 ص38 وص 49، ص135 .(5 و6)1

ثانيآ – المجلات والتقارير :

- اتحاد المصارف العربية – العراق ، تغيير ، انفتاح ، تطوير ،ع283 حزيران 2004 ، ص20 .

- عبد النبي ، وليد عيدي – رؤيا للاصلاح الاقتصادي وتأهيل الشركات العامة وتطوير القطاع الخاص ، جريدة مجتمع الاعمال ، ع232 ، تموز2008 .

- عبد الحافظ ، د . مهدي– تطوير قدرات القطاع الصناعي في العراق ، مجلة حماية المستهلك ،ع33 ،المصدر اعلاة،ص10 .

-- عبد الحافظ ،د.مهدي –تشجيع الاستثمار في العراق ، المزايا والفرص المتاحة في القانون الجديد،مجلة حوار، المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي ، عدد 9 ،شباط ،2007 ،ص14 .

- عبد الحافظ ،د.مهدي –تشجيع الاستثمار في العراق ، المزايا والفرص المتاحة في القانون الجديد،مجلة حوار، المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي ، عدد 9 ،شباط ،2007 ،ص14 .

- عبد الحافظ ،د. مهدي –توجهات اساسية لتنمية القطاع الخاص ، مجلة الحوار ،ع8 ،تشرين الثاني 2006 ، السنة الثانية ،ص44 3

-شمة، د. خليل – الطريق الى تأهيل الاقتصاد العراقي ، جريدة مجتمع الاعمال ، ع176 ،30 نيسان 2007 ، ص 3 .

وزارة التخطيط – خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 ، ص 174 .10

وزارة التخطيط – بيت الحكمة – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، العراق ، ص118 .

وزارةالتخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

ثالثآ – الاطاريح والرسائل الجامعية :

- ،العزاوي ، ابتسام علي حسين _ سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية (دراسة لبلدان مختارة)، اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد ،2009 .

- خلف ، اسماء طة – تأثيرالاتجاهات الفكرية في طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2011 .

-خنجر ، محمد محسن – مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (1990 – 2007) واتجاهاتها المستقبلية، اطروحة دكتوراة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارةوالاقتصاد ، 2010 ، ص199.

-سالم،عماد عبد اللطيف – القطاع الخاص في النمط الانتقالي للتنمية في العراق (1921 – 1990) ، رسالة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،1996 ص333 .

-النديم ، محمد حسين محمود – تقييم كفاءة اداء القطاع الصناعي العام في العراق شركات مختارة للمدة (200. 2009) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2011.